

Distr.: General
28 November 2012

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى
البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ١٨ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣
البندان ٤ (أ) و ٤ (و) من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا السياسات العامة: حالة البيئة: البيئة والتنمية

العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الإستدامة البيئية

تقرير المدير التنفيذي

الموجز

يُقدّم هذا التقرير معلومات عن التطورات الأخيرة المتعلقة بسيادة القانون، وبوجه خاص قانون البيئة، بما في ذلك أنشطة الجمعية العامة، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، ونتائج المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وإذا ما أخذنا في الاعتبار نتائج المؤتمر والأحكام ذات الصلة بالوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠، فإن ذلك يؤدي إلى اقتراح مفاده أن يقوم مجلس الإدارة باتخاذ إجراءاتٍ لتعزيز العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة.

أولاً - الإجراء المقترح اتخاذه من قِبَل مجلس الإدارة

١ - قد يود مجلس الإدارة أن ينظر في اعتماد مُقررٍ على غرار ما اقترحه المدير التنفيذي. وسيُقَدَّم الإجراء المقترح بشكل منفصل إلى لجنة الممثلين الدائمين لاستخدامه في إعداد مشاريع مقررات لينظر فيها مجلس الإدارة.

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - يُقَدَّم هذا التقرير معلومات عن التطورات الأخيرة المتعلقة بسيادة القانون، وبوجه خاص القانون البيئي، في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك نتائج المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويشمل التقرير الإجراء المقترح الذي قد يرغب مجلس الإدارة في اتخاذه في ضوء نتائج المؤتمر والأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، الذي عُقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والتطورات الأخيرة في مجال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

٣ - يُسْتَرعى الانتباه إلى الوثائق التالية، التي توفر معلومات إضافية وثيقة الصلة بهذا التقرير:

(أ) إعلان مؤتمر ريو + ٢٠ المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية (إعلان مؤتمر ريو + ٢٠، الذي ترد نسخة منه في مرفق هذا التقرير)؛

(ب) الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ المعنونة، "المستقبل الذي نصبو إليه"؛^(١)

(ج) إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.^(٢)

٤ - يُقَدَّم البرنامج الرابع لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الرابع)، الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (المقرر ١١/٢٥ (الجزء الأول))، استراتيجياً واسعة النطاق وتوجيهاتٍ لتتبعهما الأوساط القانونية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في صياغة الأنشطة في مجال القانون البيئي خلال العقد الذي يبدأ عام ٢٠١٠. ويُنفَّذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه الأنشطة من خلال برنامج عمله، ويمكن النظر إلى التطورات الأخيرة في مجال القانون البيئي التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير على خلفية برنامج مونتيفيديو الرابع.

ثالثاً - تعزيز سيادة القانون فيما يتعلق بالبيئة

٥ - إن تعزيز سيادة القانون هو أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ككل. فالقانون يضع القواعد والمعايير والإجراءات الرسمية اللازمة لإعتماد القرارات وتنفيذها بفعالية. وينص القانون على تصميم وتمكين المؤسسات اللازمة. ويُؤسس القانون الحكم الرشيد القائم على الشمول والشفافية والمساءلة في إدارة هذه المؤسسات كما يحدد الضمانات لحماية القطاعات الضعيفة من المجتمع. ويوفر أيضاً، من بين أمور أخرى،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٧.

الخيارات والمؤسسات القانونية التي تسمح بالتدخل في حالة الحرمان من الحماية التي يكفلها القانون. والقانون هو قوة ديناميكية تستجيب لاحتياجات وتطلعات المجتمع في عالم متغير، وهو يسترشد بقيم وتحديات العصر. وفي القرن الحادي والعشرين، فإن أحد المهام الأساسية للقانون تتمثل في إضاءة المسار نحو التنمية المستدامة.

٦ - وتُبيّن التطورات القانونية والمؤسسية في السنوات الـ ٤٠ أو الـ ٥٠ الماضية أن القانون البيئي على الصعيدين الوطني والدولي يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في صياغة شراكة دائمة بين حماية البيئة واتباع نهج تنموي قائم على الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن من المعترف به عالمياً أنه لم يتم بعد تحقيق الإمكانيات الكاملة للقانون البيئي، استناداً إلى المسار المتواصل للتدهور البيئي السريع ونضوب الموارد الطبيعية الناجم عن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة على الصعيد العالمي، مما يؤدي إلى حدوث آثار سلبية على خدمات النظام الإيكولوجي التي يعتمد عليها الأفراد والمجتمعات مثل الغذاء والماء، وإدارة المرض، وتنظيم المناخ، والإشباع الروحي؛ والتمتع بالجماليات.

٧ - وبموجب قرارها ١/٦٧، اعتمدت الجمعية العامة إعلاناً بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، شدد فيه رؤساء الدول والحكومات على أهمية وضع أطر قانونية عادلة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والعادلة والحفاظ على السلام والأمن. وأشاروا أيضاً إلى الروابط القوية بين التنمية المستدامة وسيادة القانون، مثل الآثار السلبية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الجريمة البيئية، فضلاً عن علاقة الدعم المتبادل بين الالتزام بسيادة القانون واحترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها تلك المتعلقة بالبيئة. وطلبوا إلى الأمين العام أن يكفل المزيد من التنسيق والإتساق فيما بين كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة والجهات المتلقية لتحسين فعالية أنشطة بناء القدرات في مجال سيادة القانون. لذا، من المهم أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمواصلة وتعزيز مساهمته الفعالة في مثل هذه الجهود التي تتم على نطاق منظومة الأمم المتحدة بكاملها بالتعاون مع الهيئات والوكالات ذات الصلة. وفي القيام بذلك، تستحق المجالات التالية عناية خاصةً بسبب تأثيرها على سيادة القانون بشكل عام، على النحو الوارد في الإجراء المقترح وفي الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية، ومؤتمر ريو ٢٠٠٠، وكذلك للإعلان المذكورة أعلاه.

رابعاً - الجريمة البيئية

٨ - تُعد الجريمة البيئية في الوقت الحالي واحدة من أكثر أشكال النشاط الإجرامي ربحية. وتُقدّر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أن قيمة جرائم الحياة البرية على النطاق العالمي تبلغ مليارات الدولارات سنوياً. وتُقدّر القيمة الاقتصادية لقطع الأشجار غير القانوني على النطاق العالمي، بما في ذلك تصنيع الأخشاب، بما يتراوح بين ٣٠ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار، أي حوالي ١٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة من التجارة العالمية في الأخشاب.^(٣) وتشمل الجرائم البيئية قائمةً واسعةً من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في الحياة البرية؛ وتهريب المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛ والتجارة غير المشروعة في

(٣) كريستيان نيليمان، برنامج المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) المتعلق بالجريمة البيئية (محررون)، "الكربون الأخضر والتجارة السوداء: قطع الأشجار غير المشروع والتهرب من دفع الضرائب وغسل الأموال في الغابات الاستوائية بالعالم: تقييم الاستجابة السريعة"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة - قاعدة بيانات الموارد العالمية في أرنهال، ٢٠١٢، ص ٦.

النفائيات الخطرة؛ وصيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، وقطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب. وتُشكل الجرائم البيئية تهديداً لأمن وسلامة الكثير من البلدان ولها تأثير سلبي كبير على التنمية المستدامة وسيادة القانون. إن إشراك الجماعات الإجرامية المنظمة التي تعمل عبر الحدود، مدعوماً بالمكاسب المالية الواسعة وميسراً بانخفاض خطر اكتشاف تلك الجرائم وانخفاض معدلات الإدانة بشأنها، يُوَجِّح الفساد وغسل الأموال ويقوض قدرة الدول على بناء وصون أطر قانونية عادلة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها.

٩ - كما تسلط الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو ٢٠٠٤ المعنونة، "المستقبل الذي نصبو إليه"، الضوء على أن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وإلقاء النفائيات الخطرة بطريقة غير مشروعة، والاتجار غير المشروع في الحياة البرية هي أمور تعيق تحقيق التنمية المستدامة.

١٠ - لقد تم اتخاذ عددٍ من المبادرات لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع والأنشطة غير المشروعة في مجال البيئة. وقامت اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، والبنك الدولي، بصورة مشتركة، بإنشاء الاتحاد الدولي المعني بمكافحة جرائم الحياة البرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. إن مبادرة الجمارك الخضراء هي شراكة بين منظمات دولية تتعاون لتسهيل التجارة القانونية ومنع الاتجار غير المشروع في السلع الحساسة بيئياً. ويتكون شركاؤها من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفائيات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وبروتوكول كارتاخيتا المتعلق بالسلامة الأحيائية التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية. وتأسست الشراكة المعنية بمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية عن طريق الإنفاذ الإقليمي المنظم للقانون في عام ٢٠١٠ من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتحليلات مكتب السجلات التجارية المتعلقة بالحيوانات والنباتات المتداولة في أعمال التجارة (TRAFFIC) ومؤسسة فيلاندا بغية تحسين أمن الحدود على الحدود البرية والموانئ البحرية والمطارات في الصين والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بمنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية للتعامل، من بين جملة أمور، مع الاتجار غير المشروع في الحياة البرية والمواد الخطرة على البيئة. وقد نشرت أمانة اتفاقية بازل دليلاً إرشادياً بشأن الملاحقة القضائية للاتجار غير المشروع في النفائيات الخطرة أو النفائيات الأخرى، ودليلاً تدريجياً عن الاتجار غير المشروع لاستخدامه من قبل سلطات الجمارك ووكالات الإنفاذ.

١١ - وفي معرض تسليطهم الضوء على الحاجة إلى زيادة الالتزام في مجال مكافحة الجريمة البيئية، فإن ممثلين حكوميين من أكثر من ٧٠ بلداً تجمعوا في ليون، بفرنسا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ لحضور المؤتمر الأول "لقمة الرؤساء الدوليين لهيئات الامتثال والإنفاذ البيئي" الذي تم بدعوة من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأهابوا ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ليساعد في تسهيل التعاون والتعاقد والتواصل من أجل توعية الجمهور والساسة بالجريمة

البيئية، ولكي يُيسر تبادل المعلومات والاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي والتكتيكي. وستشمل هذه الأنشطة العمل مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، وتقديم الدعم المطلوب لتنفيذ تلك الإتفاقات إلى الأطراف المشاركين فيها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، خلال مؤتمر عقد في روما ونُظّم من قِبَل معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قام خبراء حكوميون في مجال الإنفاذ، ومدعون عامون، ومحامون وغيرهم من ممارسي مهنة القانون، وعلماء في المجالات ذات الصلة بالقوانين، وممثلون للمنظمات ذات الصلة، بدراسة مجموعة من القضايا المتعلقة بالجريمة البيئية وقدموا توصيات في هذا الشأن. ووفقاً للتوصيات التي قُدمت في ذلك المؤتمر، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بالتعاون مع المنظمات الشريكة ذات الصلة، سيقومون بإجراء دراسة دولية عن الجريمة البيئية.

خامساً - حقوق الإنسان والبيئة

١٢ - لقد أصبحت الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان، هدفين متشابكين ومتكاملين بدرجة متزايدة؛ وصارا يشكلان الأساس لتوطيد أبعاد التنمية المستدامة الثلاث. كما أن النُظُم الإيكولوجية، والخدمات التي تقوم تلك النُظُم بتوفيرها، بما في ذلك الغذاء والماء وإدارة المرض وتنظيم المناخ والإشباع الروحي والتمتع بالجماليات، يشكلان الأساس للتمتع الكامل بحقوق الإنسان مثل الحق في الحياة والصحة والغذاء ومياه الشرب المأمونة. وفي الوقت نفسه، فقد تكون حقوق الإنسان، والصكوك القانونية والمؤسسية التي وُضعت لحمايتها، مفيدة في تعزيز التنمية المستدامة والأهداف البيئية.

١٣ - وصدر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً تقرير مشترك^(٤) حول القضية في سياق مؤتمر ريو ٢٠+، يوضح الكيفية التي يمكن بها لحقوق الإنسان والبيئة أن يلعبا دوراً تكاملياً وغير قابل للتجزئة في تحقيق المساواة في الحصول على الاحتياجات الأساسية، بينما يوضح في نفس الوقت الكيفية التي تؤثر بها السياسات البيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان على بعضهما البعض، والتي تجعل من الممكن لكلٍ منهما أن يدعم الآخر في القضايا المشتركة.

١٤ - وسيؤدي استخدام نهج قائم على الحقوق لتوجيه عملية صنع القرار في النهاية إلى تحقيق نتائج أفضل في تنفيذ النتائج الختامية لمؤتمر ريو ٢٠+، وفي معالجة آثار التدهور البيئي عموماً، وبخاصة تأثيره على السكان الأكثر فقراً وضعفاً في العالم، وفي تشجيع اقتصادٍ أكثر اخضراراً ويدرك بأن النظم الإيكولوجية السليمة تُشكّل شرطاً مسبقاً للحد من الفقر وفرصةً للنمو الاقتصادي.

سادساً - اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية

١٥ - إن تعزيز المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة هو شرطٌ مسبقٌ وهامٌ لتحقيق التنمية المستدامة. لقد حدد المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، هدفاً يتمثل في تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية. وفي الآونة الأخيرة،

(٤) <http://www.unep.org/delc/Portals/119/>

التقرير المشترك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن حقوق الإنسان والبيئة، في شكل PDF.

اعتمد مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الحادية عشرة مبادئ توجيهية تُعنى بوضع التشريعات الوطنية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية (المبادئ التوجيهية للوصول)، بالإضافة إلى مبادئ توجيهية تُعنى بتعزيز العدالة البيئية من خلال وضع تشريعات محلية بشأن المسؤولية والجبر والتعويض عن الأضرار الناجمة عن أنشطة خطيرة على البيئة (المبادئ التوجيهية للمسؤولية). ويساهم تنفيذ واستخدام هذه المبادئ التوجيهية بشكل كبير في تعزيز سيادة القانون في مجال البيئة.

١٦ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بغية تعزيز قدرة الحكومات والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان مؤتمر ريو والمبادئ التوجيهية للوصول، وعلى تعزيز إجراءاتٍ أوسع لتنمية القدرات بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. وفي هذا السياق، سيتم استحداث أدوات، مثل إعداد دليل لتنفيذ المبادئ التوجيهية للوصول ومواد تدريبية للممارسين القانونيين لدعم الحكومات في صياغة تشريعات وطنية لتنفيذ المبدأ ١٠ على أساس المبادئ التوجيهية للوصول. وسيتم تنظيم حلقات عمل إقليمية للتوعية وللدعم الجهود الرامية إلى وضع هذه التشريعات. علاوة على ذلك، فسيجري تقلص المساعدة التقنية إلى ١٠ من البلدان الرائدة في أقاليم الأمم المتحدة الخمسة من أجل إعداد خطط عمل لتعزيز القدرات في ذلك المجال. كما أن نتيجة المؤتمر الدولي المتمثلة في إعلان مؤتمر ريو ٢٠+ (انظر المرفق) تؤكد أيضاً على إجراء المزيد من التحسين لتنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان مؤتمر ريو، وخاصة في المبادئ الواردة في الجزء الثاني من الإعلان.

١٧ - كما أن إجراء المزيد من التعزيز لتنفيذ المبادئ التوجيهية للوصول والمبادئ التوجيهية للمسؤولية، من خلال التوعية وبناء القدرات وتوفير المعرفة والأدوات الإرشادية، سيُشكلُ إسهاماً أساسياً في تعزيز سيادة القانون في مجال البيئة، وسيؤدي إلى المزيد من التحسين للدعم المتبادل بين البعدين البيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة، وكذلك إلى المزيد من التحسين لتعزيز حقوق الإنسان والأهداف البيئية.

سابعاً - الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تنفيذ القانون البيئي

١٨ - إن الفجوة بين الالتزامات، في شكل الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، وبين تنفيذ تلك الإلتزامات على النحو المشار إليه في إعلان مالمو الوزاري لعام ٢٠٠٠، لا تزال تمثل تحدياً كبيراً. وفي العقود الأخيرة ركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمله، ليس فقط على التطوير المستمر للقانون البيئي على الصعيدين الوطني والدولي، ولكن أيضاً على تعزيز التنفيذ الفعال للقانون البيئي على وجه الخصوص، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية في مجال تطوير التشريعات والمؤسسات الوطنية وتعزيز القدرات الوطنية المختصة بالقانون البيئي، ويشمل ذلك القدرات اللازمة لتعزيز الامتثال بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذ تلك الاتفاقات.

١٩ - ويُعدُّ تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية للبلدان النامية لتلبية الأولويات البيئية الوطنية ومتابعة الأهداف الأوسع نطاقاً للتنمية المستدامة من صميم ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنصوص عليها في برنامجي مونتيفيديو الحالي والسابق ويتمشى مع خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحكومات في جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ القانون البيئي على الصعيد الوطني، وتحقيقاً لهذه الغاية يعمل مع المؤسسات الحكومية، بما في ذلك السلطة التنفيذية التي تتمثل

بصفة رئيسية في الوزارات المنوط بها ولايات بيئية، والجهاز القضائي والمدعين العامين، كما يعمل مع المجتمع المدني، بما في ذلك مؤسسات مراجعة الحسابات والجامعات والمنظمات غير الحكومية. ويُقدم البرنامج المساعدة التقنية للبلدان النامية التي تسعى إلى إقامة وتعزيز التشريعات المحلية وتقوية المؤسسات الوطنية، ويوفر الأدوات اللازمة لتعزيز سلسلة الإنفاذ بأكملها. وفي فترة السنتين السابقة، على سبيل المثال، إضطلع البرنامج بأنشطة في ١١ بلداً بهدف تدعيم تشريعاتها البيئية. وتشمل أبرز الأنشطة العمل على وضع الصيغة النهائية لقانون بيئي إيطالي في تيمور - ليشتي، وتنقيح قانون الحماية البيئية في منغوليا، ومواءمة وتحديث التشريعات ذات الصلة بالمواد الكيميائية في كمبوديا وأوغندا، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغيُّر المناخ في تركيا، بما في ذلك عن طريق وضع استراتيجية وطنية مع أسسها المتعلقة بالسياسات العامة والقانون، وإجراء تنقيحات على التشريعات الوطنية في فييت نام وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبذل الجهود للحد من الضعف في مواجهة الآثار المترتبة على تغير المناخ.

٢٠ - إن أدوات المعلومات والمعارف هي أيضاً من الخدمات الهامة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان، مثل البوابة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المسماة إنفورميا (INFORMEA)، ودائرة المعلومات المتعلقة بالقانون البيئي (ECOLEX)، ومجموعة واسعة من المنشورات. وأحد المجالات التي ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة نشطاً فيها بصورة خاصة هو إنتاج المواد الإرشادية لراسمي السياسات العامة والمشرعين لمساعدتهم في وضع السياسات والتشريعات التي تتناول المسائل المتعلقة بالطاقة والمياه والتكيف مع تغيُّر المناخ. ومن الأمثلة على ذلك دليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بالتشريعات الوطنية للتكيف مع تغيُّر المناخ وإرشادات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن قوانين حضرنه المياه.

٢١ - وبناء على خطة بالي الاستراتيجية وعلى المبادئ التوجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي اعتمدها مجلس الإدارة في مقره د.١ - ٤/٧، يشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط المشاركة الفعالة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، التي تُعدُّ عاملاً أساسياً في بلوغ الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، وفي تحقيق التنمية المستدامة في نهاية المطاف. وتشمل الجهود التي تُبذل لهذه الغاية، في جملة أمور، تقديم الدعم إلى الحكومات في جهودها الرامية إلى المشاركة بفعالية في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ووضع الاستراتيجيات والآليات والتشريعات الوطنية ذات الصلة في استجابةٍ للأولويات الوطنية والتحديات العالمية، وتهيئة الظروف المواتية في شكل الترتيبات الفعالة للحكم الوطني، وبناء القدرات، ونشر المعلومات وغيرها من الأدوات التي تهدف إلى دعم المتواليات الكاملة المتمثلة في وضع وتطبيق وإنفاذ القوانين على المستوى الوطني، مع التركيز على البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢٢ - لقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنظيم حلقات عمل إقليمية تحضيرية تجمع بين واضعي السياسات العامة والمفاوضين في الشؤون البيئية، ولا سيما من البلدان النامية، بغية تجهيز الوفود القادمة من تلك البلدان بشكل أفضل للمفاوضات وما يعقبها من تنفيذ للالتزامات التي تم التعهد بها، والتوسع إلى عدد أكبر من العمليات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وبالتعاون مع الحكومات، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والشبكات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الشبكة الدولية للامتثال والإنفاذ البيئيين، والفريق العامل المعني بمراجعة الحسابات البيئية التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا

مراجعة الحسابات، والكثير غيرها، يقوم البرنامج أيضا بمشاركة الجهات الفاعلة التي تلعب أدوراً رئيسية على المستوى الوطني في ترجمة الأحكام القانونية إلى قرارات ملموسة، مثل السلطة القضائية، وممارسي المهن القانونية، وأعضاء النيابة العامة، وموظفي الإنفاذ، ومراجعي الحسابات الوطنيين، وذلك من خلال مبادرات ملموسة لبناء القدرات والتوعية. وتُعَدُّ مبادرة الجمارك الخضراء (انظر الفقرة ١٠ أعلاه)، على سبيل المثال، شراكة غير مسبوقه يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز قدرات موظفي الجمارك وموظفي الإنفاذ الآخرين على رصد وتسهيل الإبحار المشروع، وكشف ومنع الاتجار غير المشروع، في السلع الحساسة بيئياً المشمولة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتشمل هذه السلع المواد المستنفدة للأوزون، والمنتجات الكيميائية السامة، والنفايات الخطرة، والأنواع المهددة بالانقراض، والكائنات الحية المحورة.

٢٣ - وقد عُززت أيضاً قدرة الدول على تنفيذ التزاماتها البيئية عن طريق التدريب المحدد الهدف في مجال بناء القدرات وبرامج التوعية على الصعيدين الوطني والإقليمي في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وعلى وجه الخصوص، فإن مشروع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجماعة الأوروبية - وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والذي يقوم بتمويله الاتحاد الأوروبي، قام بدعم ١٠ بلدان أفريقية في مجال وضع استراتيجيات للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين تُعنى بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، كما قام بدعم ثلاثة من ولايات ميكرونيزيا الموحدة الأربعة في مجال وضع مبادئ توجيهية متكاملة لتقييم الأثر البيئي. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية المسمى مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة البيولوجية، الذي يركز على بناء قدرات نقاط الاتصال الوطنية التابعة لمركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة البيولوجية، وهو آلية أنشئت بموجب بروتوكول كارتاخينا للسلامة الأحيائية لتيسير تبادل المعلومات عن الكائنات الحية المحورة ولمساعدة الأطراف في البروتوكول على الامتثال بالتزاماتها بشكل أفضل. وكنتيجة لمرحلة المشروع الخاصة بتدريب المدربين، فقد نجح ٤٦ بلداً من أصل ٥٠ بلداً مشاركاً في أن ينظم بشكل مستقل حلقات عمل تدريبية وطنية عن هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدرجت ١٢ بلداً من ال ٥٠ بلداً المواد التدريبية التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مناهجها الدراسية الأكاديمية الوطنية.

٢٤ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم الفني إلى الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بالتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات، وإلى أمانات تلك الإتفاقات، بغية تعزيز تنفيذ تلك الاتفاقيات على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويتم توفير الدعم بشأن مسائل مثل تحديد القضايا ذات الأولوية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتوفير منبر لتحديد المشاكل وحلها وتحليل السياسات ووضع خطط عمل إقليمية ودون إقليمية للتنفيذ المحسّن والتآزري للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٢٥ - ويؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وظيفة هامة في قيادة منظومة الأمم المتحدة وفي دعم الحكومات الوطنية لوضع وتنفيذ قانون بيئي في إطار التنمية المستدامة. ونتيجة لأنشطة البرنامج، فقد أُحرز تقدم كبير في تعزيز المؤسسات وتنفيذ القانون البيئي. ولكن يلزم بذل جهودٍ متزايدةٍ لتحقيق الإمكانات الكاملة للقانون البيئي، ولا سيما فيما يتعلق بقدرة المحاكم والهيئات القضائية الأخرى، والمدعين العامين ومراجعي الحسابات وغيرهم من أصحاب المصلحة على تنفيذ القانون البيئي على الصُّعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، لمعالجة القضايا الناشئة والمتنامية مثل الجريمة البيئية، وتعزيز التقدم في المجالات الرئيسية مثل العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، وبذل المزيد من التعزيز لتنفيذ المبادئ الرئيسية للقانون البيئي،

واستخدام الآليات القائمة، بما في ذلك عن طريق تنفيذ المبادئ التوجيهية للوصول والمبادئ التوجيهية للمسؤولية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٦ - وقد جرى التأكيد مجدداً على أهمية القانون البيئي عن طريق عمليات مؤتمر ريو ٢٠٠٠، ولكن تحقيق التنمية المستدامة في إطارٍ عادلٍ سيتطلب توجيه المزيد من الموارد إلى تعزيز وتطوير الوسائل القانونية والعملية بغية زيادة الشفافية، وتقوية إمكانية الوصول إلى المعلومات وتشجيع المشاركة العامة في عمليات صنع القرار البيئي، بما في ذلك من خلال تنفيذ الآليات القائمة مثل المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه. لذلك يصبح من الأهمية بمكان أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعاونه مع الحكومات والمؤسسات الدولية لتحسين التعليم، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة التقنية بهدف تعزيز الإدارة البيئية الوطنية، وضمان فعالية القانون البيئي، وتحقيق التنمية المستدامة في نهاية المطاف، ويشمل ذلك ما جاء في الفقرة ١٠ من الوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه"، وهو "النمو الاقتصادي المطرد الشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والقضاء على الفقر والجوع."

٢٧ - وأخيراً، فهناك حاجة إلى تحسين الاتساق والتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ القانون البيئي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والامتنال بهما، ويتمثل ذلك على نطاق أوسع في دعم سيادة القانون على جميع الأصعدة ومتابعة الأهداف والغايات البيئية المتفق عليها دولياً وأهداف التنمية المستدامة بطريقة متسقةٍ ومتكاملةٍ، بما يتماشى مع الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة القانون. كما أن من المهم وضع إجراءاتٍ وطنيةٍ ودون إقليميةٍ وإقليميةٍ وعالميةٍ لتطبيق نُهجٍ مناسبةٍ ومنسقةٍ للقانون البيئي ولتشجيع الاتساق والتنسيق في مجال القانون البيئي الدولي ومؤسساته.

ثامناً - المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية

٢٨ - وفي محاولة لزيادة فعالية القانون البيئي على المستوى الوطني، فقد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدافع من المبادرات السابقة مثل برنامجه العالمي للقضاة، على الجمع بين ثلاثة من أكثر مجموعات أصحاب المصلحة أهمية على الصعيد الوطني في تعزيز سيادة القانون في مجال البيئة - وهم رؤساء القضاة والمدعون العامون والمراجعون العامون للحسابات - لحضور المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية. وفي حين استمر المؤتمر لمدة أربعة أيام، لكنه من المتوقع أن تُوجد العملية التي أدت إليه قوةً دافعةً مستمرةً لإشراك رؤساء القضاة والمدعين العامين والمراجعين العامين للحسابات في جميع أنحاء العالم، وللتنفيذ الفعال للالتزامات البيئية على الصعيد الوطني.

٢٩ - وبعد اجتماعين تحضيريين تم عقدهما في كوالالمبور (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) وبوينس آيرس (نيسان/أبريل ٢٠١٢)، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنظيم المؤتمر العالمي في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في الفترة من ١٧-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ومن خلال المؤتمر العالمي، ساهم أكثر من ٢٥٠ من رؤساء القضاة والمدعين العامين والمراجعين العامين للحسابات في العالم، بالإضافة إلى غيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى لمهن القضاء والقانون ومراجعة الحسابات، في المناقشات المعنية بالبيئة في مؤتمر ريو ٢٠٠٠.

٣٠ - وشهد المؤتمر لأول مرة في التاريخ قيام تلك المجموعات الرئيسية الثلاث من أصحاب المصلحة الوطنيين بإعلان التزامهم الموحد بالتعاون لبناء ودعم قدرات المحاكم وهيئات القضاء الأخرى، والمدعين

العامين، ومراجعي الحسابات، وغيرهم من أصحاب المصلحة على الصُّعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، في مجال تنفيذ القانون البيئي وتسهيل تبادل أفضل الممارسات من أجل تحقيق الاستدامة البيئية في إطار التنمية المستدامة.

٣١ - ودعت الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، وهي إعلان مؤتمر ريو ٢٠+ المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية، إلى تعزيز مؤسسات الحكم الدولية من أجل حماية البيئة العالمية، وأكدت على دور القانون بوصفه أداة لا غنى عنها في المسار نحو تحقيق التنمية المستدامة وتخضير الاقتصادات. وتُبرهن الوثيقة الختامية على الحاجة إلى استمرار المشاركة المستمرة من قبل السلطة القضائية في تحقيق التنمية المستدامة.

٣٢ - واعتمد المؤتمر أيضا مجموعة من المبادئ التوجيهية للنهوض بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية، وأعلن بأن أي نتائج دبلوماسية ذات صلة بالبيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك نتائج مؤتمر ريو ٢٠+، ستظل غير مُنفَّذة ما لم يتم التقييد بسيادة القانون، ولم تتوفر نُظُم قانونية مفتوحة وعادلة ويمكن الاعتماد عليها.

٣٣ - وتنص مبادئ النهوض بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية على أنه من غير الممكن تحقيق الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة إلا في إطار ترتيبات حكم وطني وسيادة للقانون يتسمان بالعدل والفعالية والشفافية، ويستند ذلك إلى ما يلي:

(أ) وجود قوانين بيئية عادلة وواضحة وقابلة للتنفيذ؛

(ب) المشاركة العامة في صنع القرار، والوصول إلى العدالة والمعلومات وفقا للمبدأ ١٠ من إعلان مؤتمر ريو، بما في ذلك استكشاف القيمة المحتملة لاقتباس أحكام من اتفاقية آرهوس في هذا الصدد؛

(ج) مساءلة المؤسسات وصناع القرار ونزاهتهما، بما في ذلك من خلال المشاركة الفعالة في التدقيق البيئي والإنفاذ؛

(د) أن تكون الولايات والأدوار واضحة ومنسقة؛

(هـ) توفر آليات لتسوية المنازعات تتسم بسهولة المنال والعدل والحياد وحسن التوقيت والإستجابة، ويشمل ذلك تطوير الخبرات المتخصصة في الفصل في المنازعات البيئية، والإجراءات وسبل الانتصاف البيئية المبتكرة؛

(و) الاعتراف بالعلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة؛

(ز) إتخاذ معايير محددة لتفسير القانون البيئي.

٣٤ - كما يدعو الإعلان برنامج الأمم المتحدة للبيئة لأن يأخذ دور الريادة في إنشاء شبكة مؤسسية دولية تُعنى، في جملة أمور، بمواصلة تطوير وتنفيذ القانون البيئي على جميع الأصعدة وبالمزيد من التوسع في فقه القضاء البيئي.

٣٥ - وفي لغة مماثلة للغة إعلان مؤتمر ريو ٢٠+ والإعلان الذي اعتمده الجمعية العامة بموجب قرارها ١/٦٧، فقد أقر رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو ٢٠+، المعنونة "المستقبل الذي

نصبو إليه“، بأن ”الحكم الرشيد وسيادة القانون... كلها أمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد الشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والقضاء على الفقر والجوع“ (الفقرة ١٠). وتتكرر تلك العبارة في الفقرة ٢٥٢ من الوثيقة الختامية، تحت عنوان ”وسائل التنفيذ“، مما يُبرز الدور الأساسي الممنوح للقانون، والحكم، والممنوح ضمناً للسعي لتحقيق مجتمعات عادلة في تطبيق نتائج مؤتمر ريو +٢٠، وللسعي لتحقيق التنمية المستدامة بوجه عام. وهذه نتيجة هامة لتنفيذ وتطوير القانون البيئي وللأعمال الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال.

٣٦ - وقد تم تنظيم المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية في شراكة مع مجموعة من المنظمات العالمية والإقليمية النشطة في مجال القانون البيئي والتنمية المستدامة، بما في ذلك البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، وأمانة اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والفريق العامل المعني بمراجعة الحسابات البيئية التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ومنظمة الدول الأمريكية، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والشبكة الدولية للامتثال والإنفاذ البيئيين.

المرفق

إعلان مؤتمر ريو + ٢٠ المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية

نحن رؤساء القضاة ورؤساء هيئات الإختصاص والمدعون العامون والمراجعون العامون للحسابات ورؤساء هيئات الادعاء والممثلين الآخرين الرفيعي المستوى لمهن القضاء والقانون ومراجعة الحسابات تجتمعنا في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في الفترة من ١٧-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ لحضور المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية،^(١)

إذ نعرب عن قلقنا للتدهور المستمر وغير المسبوق للبيئة الطبيعية، الأمر الذي يؤثر سلباً على تحقيق هدف التنمية المستدامة، وبالتالي على ازدهار الأجيال الحاضرة والمقبلة،
وإذ نحيط علماً بالملاحظات المسجلة في التقرير الخامس من تقارير توقعات البيئة العالمية المتعلقة بمدى التدهور البيئي في كل منطقة من مناطق العالم،

وإذ نشير إلى المبادئ المنصوص عليها في إعلان استكهولم المعني بالبيئة البشرية الصادر عام ١٩٧٢، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الصادر عام ١٩٩٢، وجدول أعمال القرن ٢١،

وإذ نعترف بالمساهمة الهامة التي تقدمها الأوساط القانونية وأوساط مراجعة الحسابات في جميع أنحاء العالم لإنفاذ المعايير والضمانات اللازمة لتحقيق الاستدامة البيئية، وإذ نلاحظ أن السلطة القضائية على وجه الخصوص كانت الضامن لسيادة القانون في مجال البيئة على نطاق العالم وأن استقلال القضاء هو أمرٌ لا غنى عنه لإقامة العدل البيئي،

وإذ نشير إلى أهمية الندوة العالمية الأولى للقضاة التي عقدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٢، بالإقتزان مع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، وإذ نلاحظ أنه، ومنذ ذلك الحين، فإن أهمية السلطة القضائية في المسائل البيئية قد ازدادت بدرجة أكبر وأسفرت عن مجموعة زاخرة من القرارات، وعددٍ كبيرٍ من المحاكم المتخصصة وهيئات المحاكم الخضراء بالإضافة إلى أنرها الدائم على تحسين العدالة الاجتماعية، والإدارة البيئية، وزيادة تطوير القانون البيئي، خاصة في البلدان النامية،

وإذ نؤكد على أهمية المجتمعات القائمة على سيادة القانون ومعايير الشفافية والمساءلة،

وإذ نؤكد أيضاً على البيانين الصادرين في كوالالمبور وبوينس آيرس عن الاجتماعين التحضيريين لهذا المؤتمر، واللذين حضرهما رؤساء القضاة ورؤساء هيئات الإختصاص والمدعون العامون والمراجعون العامون للحسابات والممثلون الآخرون الرفيعو المستوى لمهنتي القانون ومراجعة الحسابات في كوالالمبور، بماليزيا، يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وفي بوينس آيرس، بالأرجنتين، يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، على التوالي،

(١) يحاول هذا الإعلان تسجيل المجموعة الواسعة من وجهات نظر المشاركين في المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية. ولا يمثل نتيجة تم التفاوض عليها رسمياً، كما أنه لا يسجل بالضرورة جميع الآراء الفردية أو يمثل مواقف البلدان أو المؤسسات أو توافقاً في الآراء بشأن جميع القضايا.

وإذ نضع في اعتبارنا الفرصة التاريخية التي أتاحت للأوساط القانونية وأوساط مراجعة الحسابات للتعبير عن أنفسهم بشأن النهوض بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية، والتي يوفرها تقارب المؤتمر العالمي مع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (مؤتمر ريو + ٢٠)،
وإذ نعرب عن تقديرنا للدور الهام الذي أضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الشريكة له والجهات المشاركة في الاستضافة^(٢) في عقد هذا المؤتمر،
نعلن أنه:

أولاً - رسائل إلى رؤساء الدول والحكومات، وغيرهم من الممثلين الرفيحي المستوى، والمجتمع الدولي بأسره

من دون الالتزام بسيادة القانون، ووجود نظم قانونية صريحة وعادلة ويمكن الاعتماد عليها، ستظل نتائج مؤتمر ريو + ٢٠ دون تنفيذ.

إن استقلال السلطة القضائية والعملية القضائية هما أمران حيويان لتطبيق وتطوير وإنفاذ القانون البيئي، كما أن أعضاء السلطة القضائية، وكذلك المساهمين في العملية القضائية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، هم شركاء أساسيون في تعزيز الامتثال للقانون البيئي، الدولي والوطني، وتطبيقهما وإنفاذهما. والقانون البيئي ضروري لحماية الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية ويعكس أفضل آمالنا في مستقبل كوكبنا.

وفي كثير من الأحيان تتجاوز الدعاوى القضائية البيئية اختصاصات القضاء الوطني. لذا، فنحن بحاجة إلى نُظُم وطنية ودولية لتسوية المنازعات تتسم بفعالية أكبر في حل المنازعات. ولا يمكن تحقيق الاستدامة البيئية دون بيانات جيدة النوعية، ودون رصد الأداء وتدقيقه والمحاسبة عليه.

إن مراجعة الحسابات البيئية والمتعلقة بالاستدامة تضمن الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات والمساءلة والكفاءة في استخدام المالية العامة بينما تقوم في نفس الوقت بحماية البيئة للأجيال القادمة. وتقع على القضاة والمدعين العامين ومراجعي الحسابات المسؤولية في التأكد من ضرورة وجود قانون لتحقيق التنمية المستدامة، كما أن بإمكانهم أن يساعدوا على جعل المؤسسات فعالة. وتُشكل المعلومات والمعارف العلمية الأساس المركزي للامتثال الفعال بالالتزامات البيئية وإنفاذها.

(٢) شارك في استضافته المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية كل من: رابطة القضاة الجزئيين والقضاة في ولاية ريو دي جانيرو (Associação dos Magistrados do Estado do Rio de Janeiro - AMAERJ)؛ ومؤسسة جيتوليو فارغاس (Fundação Getulio Vargas)؛ والنائب العام لولاية ريو دي جانيرو (Ministério Público do Estado do Rio de Janeiro). وقد نُظِم المؤتمر مع الشركاء التالية أسماؤهم: مصرف التنمية الآسيوي، واتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض؛ والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية؛ والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات - الفريق العامل المعني بمراجعة الحسابات؛ ومنظمة الدول الأمريكية، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ؛ والبنك الدولي؛ والشبكة الدولية للامتثال والإنفاذ البيئيين؛ ولجنة القانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة؛ ومعهد القانون من أجل كوكب أخصر.

وينبغي أن تتعاون الدول لبناء ودعم قدرات المحاكم والهيئات القضائية بالإضافة إلى أعضاء النيابة العامة ومراجعي الحسابات والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بغية تنفيذ القانون البيئي وتسهيل تبادل أفضل الممارسات من أجل تحقيق الاستدامة البيئية عن طريق تشجيع المؤسسات المعنية، مثل المعاهد القضائية، لتقوم بتوفير التعليم المستمر.

وينبغي تعزيز مؤسسات الإدارة الدولية القائمة من أجل حماية البيئة العالمية. ويجب علينا إنشاء هياكل مؤسسية حديثة قادرة على بناء الشبكات وتحسين عملية تقاسم صنع القرار. وهناك حاجة ملحة إلى النظر في تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لكي يقود الخطة العالمية لوضع السياسات وسن القوانين المتعلقة بالبيئة في إطار التنمية المستدامة، وينهض بها، بشكل فعال.

ثانياً - مبادئ للنهوض بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية

إن تلبية الأهداف البيئية هي جزء من عملية ديناميكية ومتكاملة تتشابك فيها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل وثيق.

ونحن ندرك بأنه ينبغي أن لا تكون القوانين والسياسات البيئية المعتمدة لتحقيق تلك الأهداف ذات منحنى تراجعى.

ولا يمكن تحقيق الاستدامة البيئية إلا في إطار ترتيبات حكم وطني عادلة وفعالة وشفافة، وفي ظل سيادة القانون، ويستند ذلك إلى ما يلي:

- (أ) وجود قوانين بيئية عادلة وواضحة وقابلة للتنفيذ؛
- (ب) المشاركة العامة في صنع القرار وفي إمكانية الوصول إلى العدالة والمعلومات وفقاً للمبدأ ١٠ من إعلان ريو بما في ذلك استكشاف القيمة المحتملة لإقتباس أحكام من الاتفاقية الخاصة باتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهُوس) في هذا الصدد؛
- (ج) أن تتسم المؤسسات وصناع القرار بالمساءلة والنزاهة، بما في ذلك من خلال المشاركة الفعالة لمؤسسات مراجعة الحساب البيئي والإنفاذ؛
- (د) أن تكون الولايات والأدوار التي يتم التكليف بها واضحة ومنسقة؛
- (هـ) أن تكون آليات تسوية المنازعات سهلة المنال وعادلة ومحايدهً ومستجيبةً وتتم في الوقت المناسب، بما في ذلك تطوير خبرات متخصصة في مجالات الفصل في المنازعات البيئية والإجراءات وسبل الانتصاف البيئية المبتكرة؛
- (و) الاعتراف بالعلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، و
- (ز) إتخاذ معايير محددة لتفسير القانون البيئي.

ولا يمكن تحقيق الاستدامة البيئية إلا في وجود نُظُمٍ قانونيةٍ فعالةٍ إلى جانب التنفيذ الفعال وتوفير الإجراءات القانونية التي يسهل الحصول عليها، بما في ذلك فيما يتعلق بحق المثول أمام المحاكم والوصول

الجماعي إلى العدالة، ووجود إطار قانوني ومؤسسي داعم ومبادئ قابلة للتطبيق من جميع التقاليد القانونية في العالم.

ويجب أن يُنظر إلى العدالة، بما في ذلك التشارك في صنع القرار وحماية الفئات الضعيفة من الآثار البيئية السالبة وغير المتناسبة، بوصفها عنصراً جوهرياً من عناصر الاستدامة البيئية.

ولا يمكن تحقيق تقدم ملموس يتسم بالاستدامة والاستجابة لاحتياجات شعوب العالم وقادرٍ على حماية حقوق الإنسان إلا من خلال المشاركة الفعالة من جميع فئات المجتمع، ولاسيما المؤسسات الوطنية ودون الوطنية والموظفين المسؤولين عن معالجة القضايا المتعلقة بالعدالة والحوكمة والقانون، بما في ذلك القضاة والمدعون العامون ومؤسسات مراجعة الحسابات والموظفون الرئيسيون الآخرون.

ثالثاً - الإطار المؤسسي للنهوض بالعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية في القرن الحادي والعشرين

ينبغي إنشاء شبكة مؤسسية دولية بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبمشاركة الشركاء في المؤتمر العالمي والمنظمات الأخرى ذات الصلة، وتحت توجيه نخبة مختارة من رؤساء القضاة، ورؤساء هيئات الاختصاص، والمدعين العامين، ورؤساء هيئات الادعاء، والمراجعين العامين للحسابات، والعلماء البارزين في مجال القانون، والأعضاء البارزين الآخرين في أوساط القانون والإنفاذ.

وقد تُشجّع هذه الشبكة المؤسسية الدولية على تحقيق ما يلي:

(أ) المشاركة المستمرة من رؤساء القضاة، والمدعين العامين، ورؤساء هيئات الاختصاص، ورؤساء هيئات الادعاء، والمراجعين العامين للحسابات، والمؤسسات التي يمثلونها، وغيرهم من عناصر سلسلة القانون والإنفاذ، ويتم المشاركة بسبل عدة، بما في ذلك من خلال شبكات على الصعيدين الدولي والإقليمي؛

(ب) تبادل المعلومات والبيانات الجيدة النوعية ومناقشتها بين الأوساط القانونية وأوساط مراجعة الحسابات بصفة عامة؛

(ج) التطوير والتنفيذ المستمرين للقانون البيئي على جميع المستويات وتشجيع المزيد من التوسع في فقه القضاء البيئي؛

(د) تحسين التعليم وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية، بما في ذلك بهدف تعزيز فعالية الإدارة البيئية الوطنية؛

(هـ) المشاركة الكافية من جانب الحكومات الوطنية المعنية لتحقيق الأهداف المرسومة.

وقد يساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير التمويل اللازم لبناء القدرات وتبادل المعلومات بهدف تعزيز القدرات.

ريو دي جانيرو، البرازيل، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢